موقف صحيفة العالم العربي من التطورات السياسية في لبنان وشرق الاردن 1930_1945 .

حسن هادي عبهول أ.د. رحيم عبد الحسين عباس العامري
جامعة كربلاء \ كلية التربية للعلوم الانسانية \ قسم التاريخ

المقدمة

شغلت الصحافة منذ نشأتها مكانه متميزة في التاريخ بوصفها المنبر الحر والرئيس لأفكار المثقفين في آرائهم السياسية واطروحاتهم الثقافية ، وعدها البعض السلطة الرابعة ، وكانت صحيفة العالم العربي واحدة من ابرز الصحف التي صدرت في العراق في عام 1924 ، وكان لها موقف مميز من الاحداث التي شهدها الوطن العربي خلال حقبه الثلاثينيات والاربعينيات من القرن العشرين وما ترتب على تلك الاحداث من حركات التحرر والاستقلال ضد نفوذ المستعمرين ، وكان للصحيفة دور في بسط الحقائق من خلال ما كتبته في صفحاتها او ما قامت به من جمع الاخبار وتحليلها وايصالها بصورة يفهمها المتلقي سيما في الاحداث التي شهدها لبنان وشرق الاردن التي هي محور بحثنا للمدة ما بين عام 1930 _ 1945 .

حظيت الصحيفة باهتمام كبير ليس في العراق فحسب وانما في انحاء الوطن العربي ، فضلا عن انها صحيفة عراقية خاضت في القضايا العربية في الحقبة محور البحث ، مع انها لم تمثل حزبا ولا اتجاهاً سياسياً معيناً ، ولم تكن من الصحف التي ساندت قوى الشر الاستعمارية التي توزعت في مناطق الوطن العربي ، مع ان الصحيفة قد توقفت لمرتين خلال مدة البحث (1930_ 1945) مره في شباط 1939 استمرت لمدة ثمانية اشهر ، والمرة الثانية من تشرين الثاني 1942حتى ايلول 1944 .

قسم البحث على محورين حمل الاول منها اسم موقف صحيفة العالم العربي من التطورات السياسية في لبنان 1930 – 1945 متناولاً كل الاحداث السياسية وموقف السلطة الفرنسية منها ، وابرز الوزارات اللبنانية .

اما المحور الثاني فكان بعنوان موقف الصحيفة من التطورات السياسية في شرق الاردن وقد تمثل بالتطورات السياسية في شرق الاردن والموقف البريطاني منها وكذلك تضمن تعديل المعاهدة البريطانية _ الاردنية لعام 1928 .

ملخص البحث

كانت صحيفة العالم العربي واحدة من ابرز الصحف التي صدرت في العراق في عام 1924 وكان لها موقف مميز من الاحداث التي شهدها الوطن العربي خلال حقبه الثلاثينيات والاربعينيات من القرن العشرين وما ترتب على تلك الاحداث من حركات التحرر والاستقلال ضد نفوذ المستعمرين ، وكان للصحيفة دور في بسط الحقائق من خلال ما كتبته في صفحاتها او ما قامت به من جمع الاخبار وتحليلها وايصالها بصورة يفهمها المتلقي سيما في الاحداث التي شهدها لبنان وشرق الاردن التي هي محور بحثنا للمدة ما بين عام 1930 _ 1945 .

حظيت الصحيفة باهتمام كبير ليس في العراق فحسب وانما في انحاء الوطن العربي ، فضلا عن انها صحيفة عراقية خاضت في القضايا العربية في الحقبة محور البحث ، مع انها لم تمثل حزبا ولا اتجاهاً سياسياً معيناً ، ولم تكن من الصحف التي ساندت قوى الشر الاستعمارية التي توزعت في مناطق الوطن العربي ، مع ان الصحيفة قد توقفت لمرتين خلال مدة البحث (1930_ 1945) مره في شباط 1939 استمرت لمدة ثمانية اشهر ، والمرة الثانية من تشرين الثاني 1942حتى ايلول 1944 .

Summary

Al-Alam Al-Arabi newspaper was one of the most prominent newspapers issued in Iraq in 1924. It had a distinct position on the events witnessed by the Arab world during the thirties and forties of the twentieth century and the liberation and independence movements that resulted from those events against the influence of the colonists. The newspaper played a role in spreading the facts through what it wrote in its pages or what it did in terms of collecting news, analyzing it, and conveying it in a way that the recipient could understand, especially in the events witnessed by Lebanon and East Jordan, which are the focus of our research for the period between 1930and 1945 The newspaper received great attention not only in Iraq but also throughout the Arab world, in addition to being an Iraqi newspaper that dealt with Arab issues during the period that was the focus of the research, although it did not represent a party or a specific political trend, and it was not one of the newspapers that supported the evil colonial forces that were distributed in the regions of the Arab world, although the newspaper was stopped twice during the research period -1930 1945 once in February 1939, which continued for eight months, and the second time from November 1942 until September .1944

الكلمات المفتاحية/ صحيفة العالم العربي، التطورات السياسية، لبنان وشرق الأردن، 1930-1945

المحور الاول : موقف صحيفة العالم العربي من التطورات السياسية في لبنان 1930_1945.

وقعت لبنان تحت طائلة النفوذ الفرنسي بموجب مقررات مؤتمر سان ريمو، وانتخب حبيب السعد[1] رئيسا للمجلس التمثيلي اللبناني عام 1922[2]، المؤلف من ثلاثين عضواً والموزعة مقاعده بموجب قرار يتخذه الحاكم الفرنسي بما يتفق وعدد الطوائف اللبنانية[3] ، وقد اسندت الى هذا المجلس مهام كثيرة كان ابرزها اعلان الدستور اللبناني عام 1926[4] ، واصدر المفوض السامي الفرنسي دي جوفنيل أمرا ان تدعى دولة لبنان الكبير بالجمهورية اللبنانية ابتداء من الاول من ايلول 1926[5] .

انتخب شارل دباس[6] رئيسا للجمهورية اللبنانية ليكون اول رئيس جمهورية في لبنان [7] ، مقيدا بمدة رئاسية امدها ثلاث سنوات بموجب مقررات الدستور اللبناني الذي نص على ان يكون رئيس الجمهورية مسيحي ماروني ، ورئيس المجلس النيابي اللبناني مسلم شيعي ، ورئيس مجلس الوزراء مسلم سني ، وقد بقيت العلاقات الخارجية بيد فرنسا ، وجعلت سلطة المفوض السامي الفرنسي اعلى من سلطة المجلس النيابي اللبناني واعطته صلاحية تعليق الدستور ، كذلك جعلت اللغة الفرنسية الى جانب اللغة العربية لغة رسمية [8] .

تألفت في التاسع عشر من اب 1928 وزارة حبيب السعد المتهمة من بعض الاوساط اللبنانية باستخدامها سياسية طائفية اذ استمرت بتخويف المسلمين بالمسيحين وبالعكس ، وقد واجهت هذه الوزارة في شباط 1929معارضة عنيفة من قبل بعض النواب اللبنانيين بما يخص مسالة الديون العثمانية ومسالة التضامن بين لبنان وسورية في هذا الموضوع لان التضامن بين البلدين مقرر بالمصالح الاقتصادية المشتركة ، اذ ان البلدين متكافلين بالدفع واذا امتنع احدهم يضطر الثاني للتسديد بدلا عنه ، وهذه الاتفاقية كانت بأشراف المفوضية الفرنسية وان الحكومة ملزمة بتنفيذها في حين ان النواب المعارضين كانوا يريدون عدم الالتزام بتنفيذ بنود هذه الاتفاقية ، وقد ادت هذه الاوضاع المضطربة الى تقديم الوزارة استقالتها في ايار 1929 وتشكيل وزارة بشاره الخوري[9] في ايلول 1929[10] .

نقلت صحيفة العالم العربي البيان الذي القاه بشاره الخوري رئيس الوزارة اللبنانية الجديدة قائلا :**((تولت هذه الوزارة زمام الامور في البلاد وتستعد للقيام بأهم عمل تمارس به سيادتها القومية ، وهو انتخاب نوابها))** ،وحللت الصحيفة كلمة رئيس الوزارة اللبنانية قائلةً **((ان كلمة رئيس الوزراء اللبناني احتوت على نقطتين الاولى هي التصريح بان الوزارة تحافظ كل المحافظة على حرية الناخبين ومنع المداخلات غير المشروعة ،اما النقطة الثانية هي ان الاستعجال بالتقديم الى المجلس منع الوزارة اللبنانية الجديدة من اعداد برنامج الاصلاح التي عقدت الوزارة على تنفيذه))** ،وقد قارنت الصحيفة في كتاباتها الاحداث على الساحة اللبنانية مع الاحداث في العراق مع وزارته الجديدة الامر الذي يوضح ان السياسة في العراق ولبنان تسير وفق خطة واحدة [11] ،ولم

تستمر هذه الوزارة طويلاً اذ سرعان ما تولى رئاسة الوزارة الجديدة في الثاني عشر من تشرين الاول 1929 السياسي اللبناني اميل ادة [12] .

ذكرت صحيفة العالم العربي من مصادرها في بيروت في العشرين من اذار 1930عن انضمام مؤيدين الوزارة الى المعارضين الثابتة اكثريتهم ، وقيام هؤلاء بتقديم عريضة بسحب الثقة عن وزارة اميل ادة حيث بلغ عدد الذين وقعوها سبع وعشرين نائبا وامتنع عشره عن التصويت ، فانسحبت الوزارة وقدمت استقالتها الى رئيس الجمهورية ، وعلقت الصحيفة على هذه الاخبار قائلةً **((بان البعض يرى بان اميل اده رئيس الوزارة المستقيلة قد يكلف نفسه بتأليف الوزارة الجديدة))** [13] ، كما نشرت الصحيفة في صفحاتها اخبارا من مصادرها عن عودة اميل اده بتأليف الوزارة اللبنانية واصبح احمد الحسيني وزيرا للعدلية ، موسى نمور وزيرا للداخلية والصحة والاسعاف العام ، وحيران تويني وزيرا للمعارف واكمل الكابينة الوزارية وصدر مرسوم رئيس الجمهورية بذلك في نهاية اذار 1930[14] .

ركز اميل اده رئيس الوزارة اللبنانية الجديدة في برنامج حكومته على التقشف في النفقات نتيجة الازمة المالية التي اضرت بلبنان، فقد الغى نصف المحاكم ، وخفض عدد الوحدات الادارية الى خمس وحدات بعد ان كانت احدى عشرة وحده ادارية ، وقد ادت هذه الاجراءات التقشفية الى قيام موجه من الاحتجاجات الواسعة في الشارع اللبناني اجبرت الوزارة على تقديم استقالتها في بداية اذار 1931 واعقبتها وزارة جديدة برئاسة اوغست اديب شكلت في الخامس والعشرين من اذار 1931 ، والتي كانت تشبه في برنامجها الى حد ما الوزارة السابقة لكنها استخدمت اساليب اكثر براعة من سابقتها حيث اعلنت عن اعادة العمل بالتقسيم الاداري السابق ، وافتتحت خمسه وسبعين مدرسة حكومية ، الى جانب اعمال اخرى [15] ،وعلى الرغم من كل الاجراءات التي اتخذتها الوزارة الا ان موجةً من الاضطرابات اجتاحت لبنان كان من ابرز اسبابها الضائقة المالية التي تمر بها البلاد، اضطر على اثرها المفوض السامي الفرنسي هنري بونسو في ايار 1932 الى تعليق العمل بالدستور اللبناني وحل المجلس النيابي والوزارة ، وعين شارل دباس رئيسا للدولة يعاونه مجلس مديرين [16] .

علقت صحيفة العالم العربي على تلك الاحداث عندما اشارت الى ان ايقاف العمل بالدستور بسبب الضائقة المالية ، مع بقاء رئيس الجمهورية في منصبه على ان يضم اليه مهام رئاسة الوزراء ، مع ترك الوزراء مناصبهم [17] ، كما اوضحت الصحيفة هذه التطورات حينما ذكرت في ايار عام 1932 قرارين صدرا عن السلطة الفرنسية الاول نص على بعض المواد اهمها المادة الاولى التي نصت على إيقاف العمل بالدستور اللبناني بصفة مؤقته [18] ، اما المادة الثانية اكدت ان تبقى مصالح الدولة مقسمه على الدوائر التالية: العدلية ، الداخلية ، المالية ، الاشغال العامة ، المعارف ، الزراعة ، الصحة، ويؤازر رئيس الحكومة المعين بمساعدة السلطة المنتدبة بهذه المهمة مجلس مديري المصالح العامة ، وجاء في المادة الثالثة لرئيس الحكومة في المدة المؤقتة ان يتخذ مراسيم

لها مفعول القانون بالأخص فيما يتعلق بالموازنة ، اما القرار الثاني تضمن بعض المواد وهي تكليف شارل دباس بصفته الحالية بوظائف رئيس الحكومة طبقا للشروط المنصوص عليها في قرار ايقاف العمل بالدستور ، وانهاء مهام الوزراء الحاليين وايقاف جلسات مجلس النواب [19] .

نشرت صحيفة العالم العربي بشأن تعطيل الدستور ان فريقاً من المحامين في لبنان قدم مذكرة احتجاج على تعطيل الدستور ومطالبة ولاة الشأن لإعادة الحياة النيابية الى البلاد وبعد تبادل الآراء رأى المحامون تأليف لجنه خاصة تضع تقريرا عما تراه اجراء مناسبا ويعقد اجتماع اخر يأخذ فيه القرار النهائي وكانت لدى المحامين فكرة اشراك اصاحب المهن الحرة كالأطباء والصيادلة والصحفيين وسواهم في هذه المطالبات [20] ، على اثر هذه الاضطرابات عينت الحكومة الفرنسية في تشرين الاول 1932 الكونت دي مارتيل مفوضاً جديداً خلفاً لبونسو والذي ابدى بدوره اهتماما كبيرا بإعادة العمل بالدستور ولو بصورة جزئية من اجل التخفيف من حدة التوتر التي اصابت الشارع اللبناني على اثر القرارات التي اصدرتها السلطة الفرنسية المتمثلة في ايقاف العمل بالدستور وحل المجلس النيابي وغيرها من القرارات الاخرى[21] .

ذكرت صحيفة العالم العربي ان المفوض السامي الفرنسي دي مارتيل كان يرى ضرورة حل القضية اللبنانية اولا قبل القضية السورية ، وان ولاة الأمور في لبنان يفكرون في ضرورة الدخول في مفاوضات واعادت الحياة النيابية الى لبنان بشكل اقرب الى الحكم الدستوري المعروف في البلدان النيابية فيكون في لبنان رئيس للجمهورية منتخب يعاونه وزير مسؤول ، ويرأس الدوائر العامة مديرون وتكون مسؤولية الوزير اتجاه رئيس الدولة فقط ، وذكرت الصحيفة ان المفوض السامي كان على خلاف مع وزارة الخارجية الفرنسية [22] ، وان الخلاف ناشب على طريقة حل القضيتين السورية واللبنانية لان المسيو دي مارتيل يرى ان المفوضين الساميين الذين سبقوه لم يتمكنوا من الخروج بالبلاد من المأزق السياسي اذ اختط لنفسه خطة بحيث انه لا يريد ان يأتي الى البلاد ويعود منها كما عاد اسلافه لكن وزارة الخارجية الفرنسية لم توافق على ذلك [23] .

واكبت الصحيفة الاحداث في لبنان عندما كتبت في صفحاتها الاولى من عددها الصادر في التاسع من كانون الثاني 1934 ان المسيو (اديوار) مستشار المفوضية الفرنسية ومندوبها لدى الحكومة اللبنانية مع معاونيه من مستشارين ومتشرعين انتهى بوضع التعديلات التي يراد ادخالها على الدستور اللبناني ، كما حصلت الصحيفة من مصادرها الخاصة ان هناك تخفيض في عدد النواب في لبنان على الرغم من ان ذلك التخفيض سيحرم بعض المناطق من استحقاقها الانتخابي ، نتيجة لقلة عدد الكراسي المخصصة لها بموجب التعديل الجديد ، فأثارت هذه القرارات استياء شديد في البلاد وقد تلقت المفوضية الفرنسية والمقامات العليا برقيات احتجاج على تعيين رئيس الجمهورية اللبنانية خلال تلك المدة [24] .

تحدثت صحيفة العالم العربي عن القانون الاساسي اللبناني الجديد لعام 1934 الذي قسمت تعديلاتة ضمن اربعة فصول ذكر الفصل الاول منها التعديلات الخاصة بالسلطتين التشريعية والتنفيذية ، بينما اختص الفصل الثاني من القانون بالقوائم الانتخابية [25] ، وتابعت الصحيفة اخبار القانون الاساسي اللبناني وتفاصيل الفصل الثالث لذلك القانون بما يخص من يجوز له ان يكون ناخباً او منتخباً وفق مواد محددة [26] ، وجاء الفصل الرابع من القانون الاساسي الجديد متضمناً الاعمال الانتخابية واهم المواد التي جاءت بها [27] .

ترتب على هذه الاوضاع المضطربة تعيين حبيب السعد رئيسا للدولة في كانون الثاني 1934 لعام واحد ، وكذلك قلص عدد نواب المجلس النيابي الى خمسه وعشرين نائبا [28] ، شريطة اجراء الانتخابات في الثاني والعشرين من كانون الثاني 1934 والتي افرزت نتائجها عن فوز اغلبية موالية للسلطات الفرنسية واضيف لهم النواب المعينين غير المنتخبين [29] .

ذكرت الصحيفة في عددها الصادر في السادس والعشرين من ايار 1934 انه سينهي الناخبين في كل المناطق الانتخابية في الثاني والعشرين من كانون الثاني 1934من انتخاب مجلس نواب [30] ، كما ذكرت الصحيفة ان الحكومة القادمة ستؤلف من وزارة ثلاثية من مسلم وماروني وواحد من الاقليات تكون مسؤولة امام المجلس النيابي وان رئيس الجمهورية الحالي وضع استقالته بين يدي المفوض السامي وبانتظار الموافقة ، اما الرئيس الجديد فسينتخبه المجلس النيابي لمدة ثلاث سنوات ، وكذلك سيصدر مرسوم اخر بتعديل الدستور [31] ،وفي عام 1935 جدد المفوض السامي الفرنسي دي مارتيل ولاية الرئيس حبيب السعد عاما اخر [32] ،وشهدت البلاد اللبنانية عام 1935 احداثاً سياسية متعددة كان ابرزها الاحتجاج على تجديد امتياز التبغ الريجي لشركة فرنسية لمدة 25 عاما وادى ذلك الى حدوث اضطرابات واضرابات في لبنان اضطرت المفوض السامي الفرنسي دي مارتيل الى اصدار قرار في الحادي عشر من كانون الاول 1935 اعاد فيه الى المجلس النيابي حقه الدستوري في انتخاب رئيس الجمهورية[33] .

نشرت صحيفة العالم العربي قرار المفوضية الفرنسية الذي عدلت بموجبه المادتين الثانية والثالثة من الدستور اذ جاء في المادة الثانية قبل التعديل انه ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري بغالبية ثلثي مجموع اصوات الشيوخ والنواب ملتئمين في مجمع نيابي ويكتفي في الغالبية المطلقة في دورات الاقتراع ، اذ كان انتخاب رئيس الجمهورية يتم عن طريق مجموع اصوات النواب والشيوخ وقد عدلت هذه المادة الى ما نصه **((ينتخب مجلس النواب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري وبثلثي الاصوات وتكون مدة ولاية رئيس الجمهورية ثلاث سنوات، ولا يمكن انتخاب احد لرئاسة الجمهورية مالم يكن مستوفيا للشروط الكافية لانتخابه عضوا لمجلس النواب ويتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية بمؤازرة امين سر الدولة ، وبمؤازرة مجلس حكومة بالأحوال المنصوص عليها بالمواد 33,42 ،43 من الدستور))** ، اما المادة الثالثة كانت قبل التعديل قد اجازت

لأمين سر الدولة ان يكون نائبا وموظفا في ان واحد وعدلت هذه المادة بحيث يمكن تعيين امين سر الدولة اما من مجلس النواب او خارج المجلس شريطة ان لا يجمع بين النيابة ووظيفة امين سر الدولة في ان واحد ، وعلى هذا الاساس اصدر رئيس الجمهورية مرسوما دعا فيه مجلس النواب للاجتماع في كانون الثاني 1936 لانتخاب رئيس الجمهورية [34] ، وقد اعطت الصحيفة رأيها بالقول **((يجوز انتخاب رئيس الجمهورية في غير اعضاء مجلس النواب مما يحمل على الاعتقاد ان المرشحين للرئاسة وهم حبيب السعد ، اميل اده ، بشاره الخوري ، قد لا يفوز بهذه الرئاسة وقد تكون من نصيب غير النواب))**[35] .

انتخب في العشرين من كانون الثاني 1936 اميل اداه رئيسا للجمهورية وتولى ايوب ثابت وهو من الطائفة البروتستانتية منصب السكرتير الاول بدلا من عبدالله بيهم[36] ، تطور الموقف السياسي في لبنان واعلن عن تشكيل الوزارة الجديدة ممثلة بخيرالدين الاحدب للرئاسة ولوزارتي العدلية والمالية ، وميشل زكور للداخلية واحمد الحسيني للزراعة وغيرهم، وقد استقبلهم المفوض السامي ورحب بهذه الخطوة الايجابية[37] ، وعلى الرغم من اجراء الانتخابات الرئاسية ، الا ان الاوضاع الداخلية بقيت غير مستقرة نتيجة لقيام مظاهرات في معظم المدن اللبنانية بعد ورود انباء بفصل طرابلس عن لبنان[38] ، ونتيجة لتلك التطورات وبأقتراح من مجلس الوزراء أصدر رئيس الجمهورية مرسوماً بحل البرلمان والدعوة الى الانتخابات في الرابع والعشرين من تشرين الاول 1937 ، لذلك قدم اكثرية النواب بتاريخ السابع عشر من تموز 1937 طلبا بدعوة المجلس في دورة استثنائية لتتمكن من سحب ثقتها من الوزارة وحيث ان التعارض المستمر بين جماعتي المجلس يجعل من المستحيل تأليف أي وزارة تتمتع بسلطة وثبات كافيين للحكم [39] ، وبناء على اقتراح مجلس الوزراء وما خولته مواد الدستور تقرر حل مجلس النواب، ودعوة الهيئات الناخبة لأجراء انتخابات جديدة في الرابع والعشرين من تشرين الاول 1937 [40] .

نشرت صحيفة العالم العربي مقالا ذكرت فيه **((لم يسمع في لبنان كل متتبع للحوادث السياسية في الايام الاخيرة سوى حديث المجلس النيابي ، ولقد برر المفوض السامي في قراره زيادة عدد النواب في هذه المرة بقوله ان الاختبار قد اظهر ضرورة زيادة عدد النواب لتامين سير المؤسسات النيابية سيرا اكثر مراعاة لمجرى الامور الطبيعي ، وقالت الصحيفة بان الرئيس الاعلى يعين اعضائه كما هو الحال في العراق))** وحسمت الصحيفة رايها عندما قالت ان المعارك الانتخابية ستكون الاقوى في لبنان وتأملت ان تكون النتيجة خيرا من الله تعالى [41] .

اصدر المفوض السامي الفرنسي في السادس والعشرين من تشرين الاول 1937 قراراً مدد فيه ولاية الرئيس اميل ادة الى ست سنوات[42] ،ويرفع عدد النواب الى ثلاث وستون نائبا ينتخب اثنان واربعون منهم بالاقتراع

المباشر ويعين الفرنسيون الباقين [43] ، وقد قدم اميل ادة مشروع لتوزيع المقاعد النيابية بين الطوائف اللبنانية بيد ان مشروعه رفض من قبل المفوضية الفرنسية ممثلة بالمفوض السامي الفرنسي دي مارتيل [44] .

ذكرت صحيفة العالم العربي ان المفاوضات مستمرة بين اركان المفوضية الفرنسية والحكومة والمعارضة واسفرت عن ايجاد ائتلاف من الفريقين جعل فيه المعارضين ستة وعشرين نائبا وسبعة وثلاثين نائبا للحكومة واصدر المفوض السامي الفرنسي قرارا حدد فيه مدة رئيس الجمهورية وفقا للمادة (49)من الدستور اللبناني بست سنوات ابتداء من تاريخ انتخابه ، واصدر مرسوما اخر قضي بان يكون مجلس النواب مؤلف من اثنين واربعين عضوا منتخبا واحد وعشرين عضوا معينا أي بزيادة ثلاث اعضاء عما كان مقررا[45] ، واصدر رئيس الجمهورية اللبنانية مرسوما اعلن فيه توزيع المقاعد النيابية وحصة كل طائفه ، فكانت حصة الطائفة المارونية ثلاثة عشر نائبا منتخبا ،والطائفة السنية تسع نواب ،والطائفة الشيعية ثمان نواب ، والأرثودكس خمس نواب ،والكاثوليك ثلاث نواب ، والدروز ثلاث نواب ، ونائب واحد للأقليات اما النواب الذين سيعينون على اثر هذه الانتخابات فعددهم احدى وعشرون نائبا ، وقد نشطت الحركة الانتخابية على اثر ائتلاف المعارضة والحكومة [46] ، على اثر هذه التطورات السياسية قدمت وزارة خير الدين الاحدب استقالتها الى رئيس الجمهورية في التاسع من اذار 1938 ، وقد وافق رئيس الجمهورية على طلب الاستقالة التي ذكر فيها **((ان اسباب الاستقالة لم يكن لنا يد فيها وانما هي تتعلق بحدة التوتر في لبنان))** [47] .

نشرت صحيفة العالم العربي في الثامن عشر من ايار 1938 اخباراً مصدرها مراسلها في بيروت أن وزارة الداخلية اللبنانية تحدثت عن مؤامرة لقلب نظام الحكم والمطالبة بحاكم فرنسي وقد اتخذت الحكومة اجراءات احترازية حيث بدأت بمراقبة الاشخاص المشتبه في امرهم ،وان القائمون بهذه المؤامرة جمعوا صفوفهم واستعدوا للقيام بمهاجمة المخافر والاستيلاء عليها بالقوة ثم توجيه قوة على السراي ومحاولة الانقلاب على الحكومة لكن الاجراءات الحكومية افشلت المخطط [48] ،واعقب هذه الاحداث قيام الحكومة الفرنسية في الرابع والعشرين من تشرين الاول 1938 بإبلاغ مفوضها السامي دي مارتيل بإحالته على التقاعد ، ثم عينت مفوضا ساميا جديدا هو (غبري ال بيو) [49] ، وقد اصدر الاخير في الحادي والعشرين من ايلول 1939 مرسوما اوقف بموجبه العمل بالدستور اللبناني ، وحل مجلس النواب ، وتعيين امين سر للدولة بقرار من المفوض السامي الفرنسي ، يعاونه مستشار فرنسي ومجلس حكومة استشاري مؤلف من مديري الدوائر العامة في الحكومة اللبنانية [50] ، بالمقابل استمر اميل ادة في رئاسة الجمهورية اللبنانية من دون ان تكون له سلطات فعلية يعاونه مجلس مديرين برئاسة عبد الله بيهم امين سر الدولة [51] .

القت الحرب العالمية الثانية بضلالها على لبنان على اثر التطورات السياسية التي جرت على العالم بصورة عامة وعلى فرنسا بصورة خاصة بعد سيطرة حكومة فيشي على السلطة في فرنسا ، واعلن الساسة الفرنسيون

ان فرنسا ستتابع مهمتها في دول المشرق ، وقام المفوض السامي الفرنسي بيو بإقالة الرئيس اميل اده وعين في التاسع من نيسان 1941 الفرد نقاش [52] ، رئيسا للجمهورية اللبنانية ،يعاونه برئاسة الوزراء احمد الداعوق [53] .

استقالت في السابع والعشرين من تموز 1942وزارة احمد الداعوق بسبب المصاعب التي واجهتها مثل تأخر الإعاشة عن اهالي بيروت ، مع قيام مظاهرات مناهضة للحكومة امام السراي ، وعلى اثر ذلك صدر بلاغ رسمي في تموز 1942 بتأليف الوزارة برئاسة رياض الصلح مع وزارة المالية والتمويل والتجارة والصناعة ، وموسى تموز لنيابة الرئاسة والداخلية والبرق والبريد ، فيليب بواس للخارجية والاشغال العامة ثم اكمل التشكيلة الوزارية في ما بعد ، وكان سبب اختياره بسبب موقفه المحايد من الخلاف الحاد بين اميل ادة وبشارة الخوري [54] .

حصلت لبنان على استقلالها في الثاني والعشرين من تشرين الثاني 1943 وكان لزاما على الحكومة اللبنانية استكمال شروط السيادة والاستقلال وهو تسلم جميع المصالح المشتركة، ففي الثاني والعشرين من كانون الاول 1943 تم التوصل الى عقد اتفاقية فرنسية_ سورية لبنانية مكونة من خمسة برتوكولات على ان تتولى سورية ولبنان ابتداءً من الاول من كانون الثاني 1944 ادارة الجمارك الى جانب الاشراف على الشركات ذات الامتيازات ، وفيما يتعلق بأدرة المصالح المشتركة فقد تم التوصل الى عقد معاهدة سورية لبنانية لعام 1944 تضمنت اقامة مجلس مشترك للأشراف على الخدمات التي ينبغي ان تبقى مشتركة بين البلدين باستثناء القوات الخاصة او قوات الشرق [55] التي بقيت خاضعة للإدارة الفرنسية [56] ، وفي هذه الاثناء اعلنت بريطانيا بانها ستعترف باستقلال سورية ولبنان فور اعلانه واقترن اعترافها بتعيين الجنرال ادوارد سيبرز رئيس البعثة البريطانية لدى سلطات فرنسا الحرة وزيراً مفوضاً في كل من سورية ولبنان ، وقد اتخذ من بيروت مقراً له [57] .

ايدت صحيفة العالم العربي اتجاه لبنان نحو الاستقلال وكتبت عنوانا بارزاً **((اشتراك سورية ولبنان في السياسة الخارجية))** ، حيث نشرت اخبار وصول عبد الحميد كرامي رئيس الوزارة اللبنانية المشكلة في مطلع كانون الثاني 1945 الى دمشق لوضع الخطط اللازمة المشتركة بهدف ايجاد سياسة خارجية موحدة بين سورية ولبنان لتطبيق كل مضامين الاستقلال والتخلص من النفوذ الاجنبي [58] ، وتحدثت الصحيفة بان وزير خارجية لبنان (هنري فرعون) قد اعلن في بيروت بعد عقده اجتماع مع وزير خارجية سورية (جميل مردم) بانه تم الاتفاق بين الجانبين حول موضوع انسحاب القوات الاجنبية من سورية ولبنان [59] .

المحور الثاني/موقف الصحيفة من التطورات السياسية في شرق الاردن 1930_1945.

ارتبطت شرق الاردن خلال العهود التاريخية الماضية بكيان متصل مع سورية ، وخضعت خلال العهد الفيصلي للإدارة العسكرية ، ولكن بعد استيلاء الفرنسين على سورية وترك الملك فيصل لها، رأى الانكليز في ذلك فرصه سانحة لبسط نفوذهم عليها (60) ، واعلنت الحكومة البريطانية اعترافها رسميا باستقلال شرق الاردن عام 1923 وإنشأت قوة عسكرية من بعض سكان البلاد من الشركس والاعراب اطلق عليها الفيلق العربي في الجيش البريطاني يقودها ضابط في الجيش البريطاني ويعاونه فريق من الضباط البريطانيين، وكان امير هذه المملكة هو الامير عبدالله ابن الحسين الذي سعى الى عقد معاهدة تنظم العلاقات مع بريطانيا،ومن جانبها ارسلت الحكومة البريطانية غيلبرت كلايتون مندوب وزارة المستعمرات البريطانية والذي ارسل بعد مدة من المحادثات التي نظمت العلاقات في لجنة للتفاوض حول الحدود بين نجد من جهة وولايتي العراق وشرق الاردن من جهة اخرى وتم توقيع التسوية المعروفة باتفاقية حداء في الثاني من تشرين الثاني 1925 (61) .

شكلت في امارة شرق الاردن وزارة برئاسة حسن خالد ابو الهدى في تشرين الاول 1929 وضمت عددا من الشخصيات البارزة كإبراهيم هاشم للعدلية وقاضي للقضاة وتوفيق ابو الهدى السكرتير العام وغيرهم من الشخصيات الاخرى ، وقد واجهت هذه الوزارة العديد من العقبات كان ابرزها عدم توافق اعضاء المجلس التشريعي مع رئيس الوزراء ، إذ اخذوا يوجهون اليه الانتقادات في محاولة لأخارجه بشتى الطرق وتقديم الاستقالة ، حتى فقد التعاون كليا بين الهيئتين التنفيذية والتشريعية (62) .

تميزت امارة شرق الاردن بكثرة اغارة القبائل من خارج الامارة او اغارة بعضها ضد البعض الاخر داخل الامارة ، ونشرت صحيفة العالم العربي مقالاً عن تلك الغزوات في عددها الصادر في الثاني والعشرين من اذار 1930 مشيرة الى استمرارها على الصعيد الداخلي حيث اكدت تعرض مثقال باشا الفايز شيخ مشايخ بني صخر الى هجوم مجموعه من الاشخاص من عشائر السردية والمساعيد والعظيمات فبادرته بأطلاق النار مما ادى الى اصابته في هذه الحادثة (63) ، وذكرت الصحيفة ان هناك حادثة اخرى تضاف الى سلسلة الغزوات وهو قيام احد مشايخ بني صخر بغزوه على عشيرة السردية التي تقطن جبل الدروز ، ولما علمت حكومة شرق الاردن بذلك ارسلت قوة مكونة من عدد من السيارات ومجموعة من الجنود مع طائرة ترافق القوة التي كان يرأسها قائد بريطاني وبالتالي تم القاء القبض على الشيخ المذكور وارسل الى عمان ، وقالت الصحيفة ان هنالك غزوة اخرى قام بها شيخ عشيرة الشرارات على بعض قبائل شرق الاردن وتمكنت القوة التي ارسلتها الحكومة من تدارك الموقف (64) .

رافق هذه الاوضاع غير المستقرة في شرق الاردن تشكيل وزارة جديدة برئاسة عبدالله السراج الذي قدم الى الامير عبدالله بن الحسين منهاج وزارته في الثاني والعشرين من شباط 1931 وتقدم بمجموعة من المطالب كان ابرزها الموافقة على تعديل بسيط في قائمة اسماء المجلس التنفيذي حيث يأخذ اديب الكايد مكان احدهم ، وجعل رؤساء الدوائر مرتبطين بمقام الرئاسة ، يقابل الرئيس دولة المعتمد في الامور الهامة وغيرها من المطالب الاخرى (65) ،بالمقابل شرعت الحكومة في الاستعداد لأجراء الانتخابات جديدة وعينت يوم الاول من حزيران 1931 موعدا لاجتماع المنتخبين الثانويين في مناطق الانتخاب الثلاث (عجلون، لواء البلغاء ، لواء الكرك)لاختيار المجلس التشريعي الثاني الذي عقد جلسته الاولى في عام 1931 واستمر في اداء واجباته حتى اكمال مدته الدستورية المحددة بثلاث سنوات (66) .

كان اهتمام بريطانيا بشرق الاردن منوطا باهتمامها بالجانب الصهيوني الذي بات واضحا من خلال العقود المبرمة بين يهود فلسطين من جهة ، وبعض العرب في شرق الاردن من الجهة الثانية ، حيث كانت هناك محاولات صهيونية هدفها استملاك الاراضي في شرق الاردن خاصة وان اصحاب الاراضي العرب في هذه المناطق يحتاجون الى السيولة النقدية لدفع رسوم التسجيل وتسديد الضرائب ، وكان مثقال الفايز احد ملاك هذه الاراضي اول من عرض ارضا على مستثمرين يهود ، ويرى البعض ان الامير عبدالله قد التحق بملاك الاراضي من شيوخ القبائل واعيان المدن (67) ، وقد تابعت صحيفة العالم العربي هذه الاخبار عندما نشرت مقالا اشارت فيه الى ان احد المسؤولين البريطانيين قدم مشروعا يقضي بتوحيد فلسطين وشرق الاردن وتأليف مملكة يتوج عليها الامير عبدالله ابن الحسين ، يكون لها نظام شبيه بنظام العراق ويتمتع فيها اليهود بحقوق الاقليات المضمونة في عصبة الامم (68) .

بقي الاهتمام الصهيوني في حيازة الاراضي الاردنية تحت غطاء بريطاني مثار جدل واسع في اخبار صحيفة العالم العربي ، اذ ادى هذا الامر الى اضطراب الحالة في شرق الاردن بعد ورود انباء ان ماجد باشا العدوان احد المتنفذين في امارة شرق الاردن قد دعا الى عقد مؤتمر الهدف منه تشجيع الاستثمار اليهودي في شرق الاردن وارسل الرسل الى جميع انحاء البلاد داعيا الى الاشتراك في المؤتمر على الرغم من مقاطعة بعض المدن لهذه الدعوة كون هدفها خدمة المصالح اليهودية ، وقد اصدرت اللجنة التنفيذية الاردنية (69) بيانا حذرت فيه من مساعي العدوان ، الامر الذي ادى الى هياج عام بعد اصرار ماجد العدوان على عقد المؤتمر في عمان (70) ، ونشرت الصحيفة ما نصه **((اتجهت الأنظار هذه الايام الى عمان بعد قيام ماجد باشا العدوان بتجربة خطرة بشرق الاردن بتمهيد الاحوال والامور لتوسع الاستعمار اليهودي في البلاد الاردنية))** (71) .

واكبت صحيفة العالم العربي الاحداث في شرق الاردن وفلسطين واعطت رأيها بالقول **((ان كلا البلدين وان كانتا تداران ادارة بريطانية واحدة تحت ستار الانتداب غير ان في شرق الاردن نوعا من الحكومة الوطنية ليكون هناك فرقا بين شرق الاردن التي لم تدخل ضمن خطة الوطن القومي اليهودي ، وبين فلسطين الذي**

يستعمرها اليهود بمعونة بريطانيا ولكن بعد عشر سنوات من حياة الوطن القومي اليهودي في فلسطين اصبح اليهود راغبون في الانتقال الى شرق الاردن محاولين مع الحكومة البريطانية بضرورة السماح لهم بالتوسع في البلاد الاردنية ، الا ان جواب الحكومة البريطانية ان الوقت لم يحن الى القيام بهذا التوسع ومن جانب اخر ان شرق الاردن غير محرمة عليهم وبتصرف بريطانيا هذا تصبح وكأنها صاحبة الملك وهي التي تقرر)) (72)

.

نقلت صحيفة العالم العربي من مصادرها الخبرية التي حصلت على تقرير لجنة الانتدابات في عصبة الامم الذي تضمن المناقشات بشأن فلسطين وشرق الاردن والاستعمار اليهودي في هذين البلدين وقد عارضت بعض الشخصيات المتعاونة مع اليهود لجنة الانتدابات في منع دخول اليهود الى شرق الاردن والبحث عن الاسباب التي تستند عليها الحكومة البريطانية في هذا المنع ،وصرح المستر (يونغ) السكرتير العام السابق لحكومة فلسطين ومندوبها في لجنة الانتدابات ان امر اسكان اليهود في شرق الاردن غير عملي بسبب الامن العام وان كثير من الاراضي لا تصلح للاستثمار ، اما مسالة اسكان العرب في شرق الاردن فان الحكومة البريطانية لا تعارض فيها ولكن المساحة محدودة لا تتسع لهجرة العرب الى فلسطين (73) .

يبدو ان قضية زرع اليهود في مناطق شرق الاردن قد اشتركت فيها شخصيات يهودية واخرى عربية وسلطة الانتداب البريطاني بهدف خدمة المصالح اليهودية في المنطقة وحتى ان مسألة ضم شرق الاردن الى فلسطين او بالعكس كانت تقف ورائه ايادي خفيه تعمل من وراء الكواليس ، وهذا ما اوضحته صحيفة العالم العربي في كتاباتها في الشأن الاردني .

صاحب هذه التطورات في شرق الاردن ان المجلس التشريعي كان معارضا في الايام الاخيرة لوزارة عبدالله السراج (شباط 1931 _تشرين الثاني 1933)وقد لجأ أعضائه الى مقاطعة جلسات المجلس مدة من الزمن ، فأشار الامير عبدالله على رئيس الوزارة ان يقدم استقالته الا ان الاخير لم يقدم الاستقالة في محاولة منه لتجاوز الازمة ولكن الارادة الملكية صدرت في الثامن عشر من تشرين الاول 1933 بضرورة استقالة الوزارة وتشكيل وزارة جديدة ، وعهد الى ابراهيم هاشم بتشكيلها في اليوم نفسه الذي استقالت فيه الوزارة السابقة (74) .

نشرت صحيفة العالم العربي عن استقالة وزارة عبدالله السراج في الثامن عشر من تشرين الثاني 1933 وتشكيل وزارة جديدة برئاسة ابراهيم هاشم بنفس التاريخ وقد اصبح بموجبها الاخير رئيسا للوزراء ووزيرا للمالية واستلم منصب قاضي القضاة ، وعرضت الصحيفة نبذة عن حياة رئيس الوزراء الجديد عندما ذكرت ان ولادته عام 1886 وتخرجه من مدرسة الحقوق في الاستانه وتعيينه بوظيفة مدعي عام وشغلة لمنصب في الجيش العثماني في الحرب العالمية الاولى وعين بعد الاحتلال استاذا للعلوم الجزائية في دمشق ، وله مؤلفات كان ابرزها (شرح قانون احكام الصلح) وغيرها من المؤلفات الاخرى (75) ، وكذلك نشرت الصحيفة كلمة الامير

عبدالله بشأن اقالة وزارة السراج وتكليف ابراهيم هاشم ، وجاء فيها **((نظراً للحاجة لإقالة عبدالله السراج من رئاسة الوزراء ، تصدر ارادتنا بتوجيه الرئاسة الجديدة ورئيسها ، ونأمر ان تقوموا بهذه المهمة متكلين على الله مستند على مالكم لدينا من الثقة التامة مع عرض اسماء زملائكم الذي تطلبون موافقتنا على تعينهم اعضاء المجلس التنفيذي العالي))** (76) ، وبذلك تم اختيار التشكيلة الوزارية للوزارة الجديدة بعد مصادقة الامير عليها ، ويتضح من خلال ما تقدم ان الصحيفة قد تطرقت الى هذه الشخصية نظرا للإمكانيات التي تتمتع بها مما يدلل على انها شخصية كان لها باع طويل في السياسة .

انتقدت صحيفة العالم العربي الوزارة الجديدة في شرق الاردن عندما بدأت بتطبيق سياسة الشدة تمهيدا لخلو الجو من رجالات البلاد الوطنيين وقد دعمت قولها هذا من خلال قيام الحكومة الجديدة بسلسلة من الإجراءات التي كان ابرزها اقالة بعض رؤساء الدوائر ، ومن إجراءاتها الاخرى ملاحقة الشباب الوطنيين ، وسببت هذه السياسة التعسفية التي وصفتها هياج الرأي العام احتجاجا على تلك الاجراءات التي اتخذتها الحكومة الاردنية (77) ، ولم تكتفِ صحيفة العالم العربي بنقدها اللاذع لإجراءات الحكومة الاردنية ، بل انها نقلت من مصادرها انباءا تحدثت عن عطف الامير عبدالله على بعض المحافل الماسونية اليهودية التي شملها برعايته ، وعلى الرغم من ان البلاط الملكي الاردني قد طعن بصحة هذه الاخبار الا ان الصحيفة تابعتها معلنة انه قد تم السماح بإدخال اليهود في شرق الاردن برعاية اردنية (78) .

عمت الشارع الاردني عام 1934 انباء عن رغبة الامير عبدالله في الحصول على زعامة فلسطين الى جانب امارة شرق الاردن ، وقد سعى بكل قوة للحصول على تفويض من قادة فلسطين يمكنه للتحدث بأسمهم مع البريطانيين (79) ، وتابعت صحيفة العالم العربي الانباء المذكورة عن طريق مراسليها في فلسطين الذين نقلوا عن مصادر عربية واجنبية اكدت ان بريطانيا تعتزم تأسيس نظام ملكي في فلسطين بزعامة الامير عبدالله (80) .

نقلت صحيفة العالم العربي اخبار المفوض السامي في فلسطين انه عرض على مسامع الملك غازي ملك العراق رغبة بريطانيا في تعيين الامير عبدالله على فلسطين وشرق الاردن ، واعلنت الحكومة الاردنية ان الآمال مازالت معقودة على ضم فلسطين الى شرق الاردن ، وقد صرح رئيس الحكومة الاردنية ان انتخابات المجلس التشريعي الثالث المزمع عقدها في السادس عشر من تشرين الاول 1934 قد اصبحت لا فائدة منها بعد ان اصبح ضم شرق الاردن الى فلسطين قريبا جدا وانشاء مملكة واحدة تحت قيادة الامير عبدالله (81) ، ونشرت الصحيفة ان ترشيح الامير عبدالله لعرش فلسطين قد تزامن مع زيارته الى العراق حيث زار مدينة الكاظمية ببغداد ومرقدي الامامين موسى الكاظم ومحمد الجواد (عليهما السلام) ، وذكرت الصحيفة ان الامير ادى فريضة الصلاة في جامع الامام الأعظم وحظر الى المقصورة الملكية في مجلس النواب العراقي وتناقش مع اصحاب الرأي بخصوص موضوع العرش المنشود ثم عاد بعد هذه الزيارة الى عمان (82) .

وصلت عمان في نيسان 1935 لجنة برلمانية بريطانية وحضي أعضائها بمقابلة الامير عبدالله بحضور كل من المفوض السامي البريطاني ، ورئيس الوزارة الاردنية ابراهيم هاشم ، وطلبت اللجنة البريطانية من الامير ان كان يرى وجود رؤوس اموال اجنبية في البلاد وانعاشها وايجاد مصانع ومعامل في شرق الاردن كما في ضهورة فلسطين فأجابهم الامير قائلا **((انا وشعبي نعيش على لبن الابل ، ولا نرى لزوم لتلك الاموال الاجنبية))** (83) .

اشارت صحيفة العالم العربي في عددها الصادر في السادس عشر من كانون الثاني 1936 الى وصول اللجنة الملكية البريطانية المختصة بالتحقيق في احداث ثورة عام 1936 الفلسطينية والتي بدورها التقت بالأمير عبدالله من اجل معرفة رأيه في القضية الفلسطينية بشكل عام ،وقد سلم الامير اللجنة مذكرة احتوت على بنود اهمها ان ادعاء اليهود بحقهم التاريخي في فلسطين لا اساس له من الصحة ، وان وعد بلفور وصك الانتداب لا يمكن تطبيقهما بدون اجحاف حقوق الشعب العربي، ان قضية فلسطين قضية عربيه لا يمكن حلها الا بتحقيق اماني العرب القومية ،وان اهالي فلسطين العرب اشتركوا في القتال في الثورة العربية بناء على الوعود التي قطعت للعرب بحصولهم على الحرية والاستقلال بعد انتهاء الثورة ، ومن حقهم ان يتمتعوا بالحقوق الدستورية التي تتمتع بها الاقطار العربية المنفصلة عن السلطة العثمانية ، ان فلسطين وشرق الاردن واقعان في انتداب واحد وان الاخيرة تتمتع بحياة دستورية ليست موجودة بالأولى لان وعد بلفور ليس موجودا فيها (84) .

بينت الصحيفة رأي امير شرق الاردن بشأن مشروع اللجان التي ارسلت لتقصي الحقائق والتي كان من ابرزها لجنة تقسيم فلسطين عام 1937، اذ قدم الامير لهذه اللجنة اقتراحا لتسوية القضية الفلسطينية يقضي بتأسيس دولة جديدة تتمتع بحكم ذاتي بتوحيد فلسطين وشرق الاردن تحت السيادة العربية على ان تعين لجنة مشتركة من عرب وبريطانيين ويهود مع تمثيل اليهود في البرلمان بنسبة عددهم وان تضع عددا من الوزراء اليهود ، ويكون المشروع تجريبا لمدة ثمان سنوات وينتهي عندما يقرر مصير الدولة العربية نهائيا (85) ،كما ذكرت الصحيفة ان مشروعا اخر قدمة الامير عبدالله الى لجنة التقسيم اقترح فيه تأسيس ولايات متحدة من فلسطين وشرق الاردن يمنح فيها اليهود حقوقا مستقلة ضمن تلك الاراضي التي استوطنوها فعلا ، والمقترح في هذا المشروع ان تقوم لجنة مؤلفة من العرب والبريطانيين واليهود بتعيين تلك الاراضي التي توضع تحت السيطرة اليهودية ، ولم يختلف هذا المشروع عن المشروع الاول ،وقد تم رفضه من قبل اللجنة البريطانية بحجة انه بعيد عن نطاق الحل الممكن (86) .

واكبت صحيفة العالم العربي اخبار الاضطرابات التي حدثت في فلسطين وامتدت الى شرق الاردن ، اذ ان عددا من الجماعات المسلحة ظهرت على الحدود الاردنية الفلسطينية معترضة بعض المارة في حزيران 1938 ، الامر الذي جعل السلطات الاردنية تسير دوريات عسكرية على الحدود خشية وقوع احداث عنف(87) ،

وعدت السلطات البريطانية خطر انتشار الثورات العربية من فلسطين الى شرق الاردن بانه حدث عظيم الشأن ، حيث صدرت أوامر الى المندوب السامي البريطاني في فلسطين هارفرون بالتوجه الى عمان والتباحث مع امير شرق الاردن بشأن تطورات الاوضاع في فلسطين ومدى تأثيرها على شرق الاردن (88) .

تابعت صحيفة العالم العربي الاحداث على الساحة الاردنية بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية حيث نشرت نقلا عن مراسليها ان هيأة من اهالي شرق الاردن بعثت ببرقية في التاسع من تموز 1941 الى السفير البريطاني في مصر مايلز لمبسون وتقديم صورة من البرقية الى الجنرال ديغول زعيم فرنسا الحرة للاطلاع عليها ورفعها الى كبار المسؤولين في بريطانيا كي تنظر اليها باهتمام مع انتظارها رد الحكومة المنتدبة على هذه الامنية القومية التي تتضمن ان شرق الاردن تستحق الوصول الى مرتبتها السامية لصلاتها الطيبة وتعاونها مع حكومة الملك البريطاني على حد تعبير الصحيفة (89) .

نشرت صحيفة العالم العربي في عددها الصادر في السادس من اب 1941 انباء عن اضطراب الاوضاع في شرق الاردن بعد اخبار استقالة وزارة توفيق هاشم الثالثة (اذار 1940_ تموز 1941)على اثر تقديم وزيري الداخلية والدفاع استقالتهما ، اذ ذكرت الصحيفة ان الامير عبدالله اصدر مرسوما في السابع والعشرين من تموز 1941 من مادتين تضمنت الاولى تعيين توفيق هاشم ابو الهدى رئيسا للوزارة علاوة على شغله وزارتي الخارجية والدفاع ، وتضمنت الثانية تعيين كل من احمد علوي قاضي للقضاة ووزيرا للعدلية ، سمير الرفاعي للداخلية والمعارف ، نيقولا بك وزيرا للمالية والاقتصاد ، عبدالله الكليب وزيرا للتجارة والزراعة ، عبد المهدي بك الشهايلة وزيرا للمواصلات(90) .

تأثرت امارة شرق الاردن بأحداث الحرب العالمية الثانية ، اذ ذكرت صحيفة العالم العربي من مصادرها في القدس ان الامير عبدالله صرح للصحفيين بمدينة القدس في اذار 1942 قائلا: **((ان هذه الحرب حرب كفاح ، وقد فرضت علينا فرضا واننا نقاتل مع بريطانيا لأننا نحن العرب نعتقد ان البريطانيين هم أصدقائنا المخلصون ... ان فلسطين تطمئن بان شرق الاردن ستمدها بكل ما تحتاجه من طعام وغيره من اللوازم الاخرى خلال الحرب))**(91) ، ولم تكن الاوضاع مستقرة في امارة شرق الاردن خلال الحرب العالمية الثانية ، اذ توالى سقوط الوزارات وتشكيلها حتى نهاية الحرب المذكورة عام 1945 (92) .

موقف الصحيفة من تعديل المعاهدة البريطانية _الاردنية لعام 1928 :

احتوت معاهدة عام 1928 التي نظمت العلاقات بين بريطانيا وشرق الاردن على احدى وعشرين مادة ، اذ تضمنت المادة الاولى على موافقة الامير عبد الله ان يمثل ملك بريطانيا في شرق الاردن معتمد بريطاني يعمل بالنيابة عن المندوب السامي لشرق الاردن ، وجاء في المادة الثانية إن سلطتي التشريع والادارة يتولاهما في هذا

القسم المعروف بشرق الاردن من الاقليم المنتدب الامير عبد الله عن طريق الحكومة الدستورية التي يحميها بحدودها قانون شرق الاردن الاساسي واي تعديل يطرأ عليها بموافقة ملك بريطانيا ، كما ذكرت المادة الثالثة لا يعين الامير عبد الله في شرق الاردن مدة الاتفاق موظف من غير جنسية شرق الاردن دون موافقة ملك بريطانيا وجاء في المادة الخامسة موافقة الامير عبد الله على ان يسترشد بنصيحة ملك بريطانيا التي تسدى اليه عن طريق المندوب السامي لشرق الاردن في جميع الامور ، وتضمنت المادة العاشرة انه يمكن لملك بريطانيا ان يحتفظ بقوات مسلحة في شرق الاردن ، بالمقابل لايحق للامير عبد الله ان ينشأ او يحتفظ بأية قوات عسكرية في شرق الاردن من غير موافقة الملك البريطاني [93] .

قدم المجلس التشريعي الاردني في الثاني عشر من اب 1931 مذكرة الى الامير عبد الله يطلب فيها السعي مع بريطانيا لتحقيق مطالب تعديل بنود معاهدة عام 1928 وتضمنت المذكرة المطالبة بضرورة سيطرت الحكومة المحلية على الميزانية ، وتأليف جيش نظامي يحميها من التطورات الداخلية والخارجية ، ويكون للحكومة المحلية حق تأليفه من دون قيد او شرط ، اما بخصوص الأحكام العرفية فهي من الامور الادارية التي يتولاها في شرق الامير عبد الله عن طريق الاحكام الدستورية التي يحددها القانون الاساسي [94] ، ورفع الامير عبد الله بدوره هذه المطالب الى المندوب السامي البريطاني لفلسطين (واكهوب 1931_1938) فجاءت الاجابة في الثاني عشر من شباط 1932 ، ان الوقت لم يحن لتعديل احكام المعاهدة ، وكرر الطلب في الخامس من اذار 1932 ، وكان مصيره الرفض في الثالث عشر من اذار من العام نفسه [95] .

استمر على اثر الرفض المتكرر من الجانب البريطاني لتعديل المعاهدة نشاط المعارضة الاردنية ، وشهدت البلاد عام 1933 اربع مظاهرات في عمان وغيرها من المدن الاردنية ، وامام الحاح الحكومة الاردنية الواقعة تحت ضغط المعارضة ، استجابت سلطات الانتداب البريطاني لتعديل معاهدة عام 1928 [96] ، ففي الثاني من حزيران 1934 ابرمت الحكومتان اتفاقاً عدلت بموجبه بعض بنود المعاهدة بحيث خففت بعض الاعباء المالية عن الامارة ، اذ رفعت عنها نفقات المعتمد البريطاني ، والتعريفة الجمركية ، ومنح الامير عبدالله حق تعيين ممثلين قنصليين في البلدان العربية المجاورة [97] ،اما التعديل الذي اجري على المادة السابعة نص على الغاء الفقرة الاولى منها المتضمنة موافقة الحكومية البريطانية على التعريفة الجمركية لشرق الاردن بصورة مسبقة وابدالها بالفقرة التالية **((لا يكون بين فلسطين وشرق الاردن أي حاجز جمركي مالم يقع اتفاق بين البلدين))** [98] .

تحدثت صحيفة العالم العربي عن هذه الاحداث عندما نشرت اخبارا حول موضوع تعديل المعاهدة الاردنية البريطانية انه يحق لأمارة شرق الاردن تعيين ممثلين سياسيين في البلدان العربية المجاورة ، وقد انتقدت الصحيفة موقف حكومة شرق الاردن بالقول **((ان الحكومة الاردنية لا تفكر في الوقت الحاضر بفتح الاعتمادات**

اللازمة للممثلين السياسيين معللة السبب بان الميزانية لا تساعد على ذلك)) (99) ، وهذا ما عدته الصحيفة عذرا غير مقبول لحكومة شرق الاردن وعدت تعديل المعاهدة البريطانية _ الاردنية لعام 1928 لم يكن تعديلا جوهريا بل كان تغييرا طفيفا في بنود المعاهدة .

الخاتمة

1- وفرت صحيفة العالم العربي للباحث كماً وفيراً من المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة لما احتوته من معلومات مفصلة عن الحقبة مدة الدراسة .

2- ركزت صحيفة العالم العربي على تطورات الاحداث السياسية في لبنان سيما ما يتعلق بموضوع الدستور اللبناني الذي اعتبر اساس يعتمد علية في حل الكثير من المشاكل السياسية الداخلية .

3- شكلت اعداد صحيفة العالم العربي المصدر الاساس للدراسة بوصفها السفر الذي احتوى على الاخبار والمقالات المتعلقة بعنوان البحث .

4- ساهمت صحيفة العالم العربي في نشر المبادئ الوطنية والقومية ، وابعاد الصحافة عن كل ما يسئ الى واجبها الاساسي ونشرها ما ينفع الصالح العام .

5- كان الاعتدال سمة صحيفة العالم العربي مع ابتعادها عن التسرع والحكم وفقاً لأهواء شخصية .

6- وضحت صحيفة العالم العربي السياسية البريطانية الرامية الى السيطرة على بعض المناطق ومنها شرق الاردن واهداف ودوافع هذه السيطرة .

7-ساندت صحيفة العالم العربي البلدان العربية الخاضعة للسيطرة الاستعمارية في المطالبة بالتحرر والاستقلال ، وشجعت العرب في تحقيق ما يمكن تحقيقه من الاهداف عبر التفاوض او استخدام لغة التصعيد اذا لم تنجح لغة التفاوض.

8- ساهمت صحيفة العالم العربي في التحليل وابداء الرأي وساغت كتاباتها بأبسط العبارات والتي كانت عبارات سهلة حتى تتمكن من ايصال المعلومة الصحيحة الى اكبر عدد من المتلقين اذ ان كتاباتها اخذت تتناغم مع افكار الجمهور الذي اخذ يتفاعل معها ويترقب سماع اخبارها .

9- سعت صحيفة العالم العربي لتوضيح موقفها من الاحداث والتطورات السياسية في كتابة المقالات التي كانت تشير فيها الى نقاط الضعف والقوة في كيفية اتخاذ القرار .

هوامش البحث

(1) حبيب السعد : ولد عام 1866 في منطقة جبل لبنان ، وعين وكيل في مجلس ادارة جبل لبنان ، رئيس المجلس التمثيلي1922 فاصبح رئيس للوزراء 1928 وعين رئيس للبنان 1934_1936 توفي عام 1947؛ ينظر : عبد الوهاب الكيالي ، المصدر السابق ،ج3،ص155 .

(2) صالح جعيول السراي ، فرنسا ولبنان دراسة في العلاقات السياسية 1926_1946 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، 2006 ، ص24 .

(3) جاسم محمد خضير ، مجلس النواب اللبناني 1943_1975 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، 2006 ،ص26 .

(4) هو الدستور الذي صدر في لبنان والذي اثار جدلا واسعا بين رجال السياسة والمؤرخين اللبنانيين بعضهم يرى ان الدستور هو نسخه من دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة ، بين رأى البعض انه نتاج لبناني محض ، وطبقا لذلك كان المفوض السامي هو مصدر السلطتين التشريعية والتنفيذية ، عدل الدستور اللبناني لعدة مرات منها 1927 ، 1929 ، وعلق العمل به لمرتين 1932_1934 ، والثانية 1939 و 1943 ؛ينظر : نهاد حتشيو الحياة الدستورية في لبنان (نشأة الدستور ، التعديلات ، التفسيرات)، لبنان ،207 ، ص40 .

(5) يوسف خوري ، المشاريع الوحدوية العربية (1913_1989)، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1990، ص46 .

(6) شارل دباس: محام وسياسي لبناني عين عام 1920 مديرا للعدلية، انتخب عام 1926 رئيسا للجمهورية اللبنانية استمر حتى عام 1934 ؛ينظر : اسكندر الرياشي ،رؤساء لبنان كما عرفتهم ، بيروت ، 1961 ،ص41 .

(7) راغب العلي واخرون ، تاريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر ، جامعة دمشق ، 1975 ، ص257 .

(8) مفيد الزيدي، موسوعة تاريخ العرب الحديث المعاصر، الاردن ،2004،ص67 .

(9) بشاره الخوري (1890_1964) وهو سياسي لبناني تخرج من جامعة القديس يوسف للحقوق شغل منصب رئيس الوزراء لمرتين ايام الانتداب الفرنسي بعد ان تم تعديل الدستور عام 1927 اذ سمح التعديل بتولي المسيحيين رئاسة الوزراء ، تزعم الكتلة

الدستورية عام 1932 بعد تعليق العمل بالدستور انتخب رئيس لجمهورية لبنان في ايلول 1943 وكان اول رئيس للبنان بعد الاستقلال ينظر : عدنان اسكندر انطوان ، الشيخ بشاره الخوري ودورة في تاريخ لبنان حتى عام 1952 ، رسالة ماجستير غير منشوره ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، بغداد ، 2005 .

(10) فهد امسلم زغير ، الاوضاع العامة في لبنان وانعكاساتها في سورية 1918_1943 ، بحث منشور كلية التربية ،الجامعة المستنصرية ، 2013 ، ص19_20 .

(11) صحيفة العالم العربي ، العدد 1592 ، 23 ايار 1929 .

(12) اميل ادة ولد عام1886 ،تلقى علومه الابتدائية والتكميلية والثانوية في كلية يوسف للإباء اليسوعيون في بيروت ، وحصل علم 1905 على شهادة الحقوق ، اشترك في الثورة ضد العثمانيين ، لجاء الى فرنسا حتى عام 1918 ، انتخب رئيس للجمهورية اللبنانية 1936 ؛ينظر: ياسر حمد خليفه ضايع المحلاوي ، اميل ادة ودورة السياسي في لبنان حتى عام 1949 ، رسالة ماجستير غير منشوره ، كلية الآداب ، جامعة الانبار ، 2013 .

(13)صحيفة العالم العربي ، العدد1851، 27 اذار 1930 .

(14)المصدر نفسه ، العدد1854 ،30 اذار 1930 .

(15) ستيفن همسلي لونكريك ، سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي ، ترجمة : بيار عقيل ،بيروت ، 1978 ،ص 256_257 .

(16)فارس سعادة ، موسوعة الحياة النيابية في لبنان (خفايا ومواقف)، ج5 ، بيروت ، 1996 ، ص58.

(17) صحيفة العالم العربي ، العدد 2502 ، 11 ايار 1932 .

(18)صحيفة العالم العربي ، العدد 2504 ،13 ايار 1932 .

(19) المصدر نفسه .

(20)المصدر نفسه ، العدد 2559 ، 16 تموز 1932 .

(21) هناء صوفي عبد الحي ، النظام السياسي والدستوري في لبنان ، بيروت ، 1994 ، ص82 .

(22)صحيفة العالم العربي ، العدد 2926 ، 23 ايلول 1933 .

(23)صحيفة العالم العربي ،العدد 2991 ،8 كانون الاول 1933 .

(24)المصدر نفسه ، العدد 3015 ، 9 كانون الثاني 1934 .

(25) المصدر نفسه ،العدد 3018 ، 12 كانون الثاني 1934 .

26() المصدر نفسه ،العدد 3019 ، 13 كانون الثاني 1934 .

(27) المصدر نفسه ،العدد 3020 ، 14 كانون الثاني 1934 .

(28) حسن الحسن ، الأنظمة السياسية والدستورية في لبنان وسائر البلاد العربية ، بيروت ، 1967 ، ص121 .

(29) هناء صوفي عبد الحي ، المصدر السابق ،ص81 .

(30)صحيفة العالم العربي ،العدد 3402 ، 26 ايار 1934 .

(31)المصدر نفسه، العدد 3402 ، 26 ايار 1934 .

(32) حسان حلاق ، مؤتمر الساحل والاقضية الاربعة ، بيروت ،1982 ،ص26 .

(33) محمد سكير الشمري ، الحياة النيابية في لبنان 1944_1968 ،اطروحة دكتوراه غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي بغداد ، 2008 ، ص29 .

(34)صحيفة العالم العربي، العدد 3628 ، 10 كانون الثاني 1936 .

(35) المصدر نفسه .

(36) ستيفن همسلي لونكريك ، المصدر السابق ، ص261 .

(37) صحيفة العالم العربي ، العدد 3846 ، 20 اذار 1937 .

38)المصدر نفسه ، العدد 3920 ، 17 حزيران 1937 .

(39)المصدر نفسه ، العدد 3957 ، 30 تموز 1937 .

(40) المصدر نفسه .

(41)صحيفة العالم العربي ، العدد 3962 ، 5 اب 1937 .

(42) رغيد الصلح ، لبنان والعروبة(الهوية الوطنية وتكوين الدولة) ، دار الساقي ، بيروت ، 2006 ، ص104 .

(43) باتريك سيل ، رياض الصلح والنضال من اجل الاستقلال العربي ،بيروت ، ط1 ، 2010 ، ص372 .

(44) سليمان تقي الدين ، المسالة الطائفية في لبنان الجذور والتطور التاريخي ، دار ابن خلدون ، بيروت ، د.ت ، ص297 .

(45)صحيفة العالم العربي ،العدد 4021 ،13 تشرين الاول 1937.

(46)المصدر نفسة ، 4022 ، 14 تشرين الاول 1937 .

(47) المصدر نفسه ، العدد 4155 ،23 اذار 1938 .

(48)صحيفة العالم العربي ، العدد4205 ، 21 ايار 1938 .

(49) بشاره الخوري حقائق لبنانية ، ج1 ، بيروت ، 1960 ، ص238 .
(50) لبيب عبد الساتر ، تاريخ لبنان المعاصر ، ط4 ، دار المشرق ، بيروت ، 1986 ،ص212 .
(51) جاسم محمد العدول واخرون ، تاريخ الوطن العربي المعاصر ، دار الكتب والطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، 1973 ، ص165 .
(52) الفرد نقاش ولد في بلدة حصرون شمال لبنان عام 1868 ، سافر الى باريس عام 1907 لدراسة الحقوق عين في نيسان 1941 رئيسا للجمهورية ثم اقيل في اذار 1943 ؛ينظر : عدنان ظاهر ورياض غنام ، معجم حكام لبنان والرؤساء 1840_2006 ، دار بلال للطباعة والنشر ، بيروت ، 2012 ، ص126 .
(53) محمد هاشم جمال الهاشمي ، السياسة الفرنسية تجاه لبنان 1946_1958 ،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، 2012 ،ص12 .
(54) رغيد الصلح ، المصدر السابق ، ص196 .
(55) قوات الشرق وحدات عسكرية مكونة من السوريين واللبنانيين جندتها فرنسا وكانت تحت امرتها ولم يكن للحكوميتين السورية واللبنانية أي تصرف في هذه القوات ؛ينظر: مشيل دافييه ،المسالة السورية المزدوجة (سورية في ضل الحرب العالمية الثانية) ترجمة: جبرائيل بيطار ، دمشق ،1984 ،ص394 .
(56) ستيفن همسلي لونكريك ، المصدر السابق ، ص423_424 .
(57) محمد رضيوي فجر الحميداوي ، الازمة السياسية اللبنانية 1943 والموقف الدولي منها ، رسالة ماجستير غير منشوره ، كلية التربية ، جامعة ذي قار ، 2010 ، ص52 .
(58) صحيفة العالم العربي ، العدد 5395 ، 16 حزيران 1945 .
(59)المصدر نفسه ، العدد 5423 ، 18 تموز 1945.
(60) عصام نجم الشاوي ، دور بريطانيا في تأسيس امارة شرق الاردن عام 1921 ، بحث منشور ، مجلة ابحاث ميسان ، مج 7 ، 13,7 ، كلية التربية ، جامعة ميسان ، 2010 ، ص2_3 .
(61) ماري ولسن ، عبدالله وشرق الاردن بين بريطانيا والصهيونية ، ترجمة : فضل الجراح ، لبنان ،2000 ، ص170 .
(62) منيب الماضي و سليمان موسى ، تاريخ الاردن في القرن العشرين 1900_1959 ، مكتبة المحتسب ، عمان 1988 ، ص337 .
(63)صحيفة العالم العربي ، العدد 1874 ، 22 اذار 1930 .
(64)المصدر نفسه ، العدد 1861 ، 8 نيسان 1930 .
(65)المصدر نفسه ، العدد 2139، 5 اذار 1931 .
(66) منير الماضي وسليمان موسى ، المصدر السابق ، ص340 .
(67) ماري ولسن ، المصدر السابق ، ص179_184 .
(68) صحيفة العالم العربي ، العدد 2151 ، 19 اذار 1931.
(69) اللجنة التنفيذية :- هو حزب شكل في الاردن باسم اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني في اب عام 1933 وكانت مطالبه تدور حول تحسين الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومنع التواجد الصهيوني في الاردن ،وتعديل معاهدة عام 1928 ينظر : منير الماضي وسليمان موسى ، المصدر السابق ، ص328 .
(70)صحيفة العالم العربي ، العدد 2890، 11 اب 1933 .
(71)المصدر نفسه، العدد 2890، 11 اب 1933.
(72)المصدر نفسه ، العدد 2895 ، 17 اب 1933 .
(73)صحيفة العالم العربي ، العدد 2912، 6 ايلول 1933 .
(74) منيب الماضي وسليمان موسى ، المصدر السابق ، ص348 .
(75) صحيفة العالم العربي ، العدد 2978 ، 23 تشرين الثاني 1933 .
(76)صحيفة العالم العربي ، العدد 2981، 26 تشرين الثاني 1933 .
(77)المصدر نفسه ، العدد 2994، 9 كانون الاول 1933 .
(78) المصدر نفسه ، العدد 3015 ، 9 كانون الثاني 1934 .
(79) ماري ولسن ، المصدر السابق ، ص190 .
(80) صحيفة العالم العربي ، العدد 3086 ، 5 نيسان 1934 .
(81)صحيفة العالم العربي، العدد 3086 ،5 نيسان1934.
(82) المصدر نفسه ، العدد 3089 ، 8 نيسان 1934 .
(83) المصدر نفسه ، العدد 3409، 24 نيسان 1935 .
(84)المصدر نفسه ، العدد 3794 ، 16 كانون الثاني 1936 .
(85)صحيفة العالم العربي ، العدد 4208 ، 25 ايار 1938 .

(86)المصدر نفسه ، العدد 4213 ،31 ايار 1938 .
(87) المصدر نفسه ، العدد 4221 ،9 حزيران 1938 .
(88) المصدر نفسه ، العدد 4366 ، 20 تشرين الثاني 1938 .
(89)المصدر نفسه ، العدد 4795 ، 29 تموز 1941 .
(90)صحيفة العالم العربي ، العدد 4802 ، 6 اب 1941
(91)المصدر نفسه ، العدد 4990 ، 24 اذار 1942 .
(92)المصدر نفسه ، العدد 5372 ،20 ايار 1945 ؛ منيب الماضي وسليمان موسى ، المصدر السابق ، ص395 _398 .
(93) جريدة الايام ، الوثائق والمعاهدات في بلاد العرب ، مطبعة الايام ، دمشق ،1993، ص245 _ 246 .
(94) هاني خير ،موجز تاريخ الحياة البريطانية في الاردن 1920_ 1987 ، عمان د.ت ، ص19 .
95() منير الماضي وسليمان موسى ، المصدر السابق ، ص341 .
96() تيسير بيان ، الملك عبد الله كما عرفت ، عمان ، د.م ، د.ت ،ص 216 .
(97) عبد الامير محسن جبار ، التطورات السياسية في الاردن 1946 _ 1985 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1991 ، ص41 .
(98) علي محافظة ، تاريخ الاردن المعاصر عهد الامارة 1921_1946،ط1،عمان،1973، ص100 .
(99)صحيفة العالم العربي ، العدد3191 ،5 اب 1934 .